ليس مجرد انكار للمقابر الجماعية بل ازمة ضمير عربي حيال العراق

صلاح النصراوي *

■ ماذا لو ان عراقيا وقف ليقول ان دنشواي لم تكن الا حكاية فولكلورية وان دير ياسين مجرد حدث فيه الكثير من التهويل الذي تفرضه متطلبات الصراع وان ثورة المليون شهيد ليست الا رواية تكتنفها الشكوك ولا توثقها اسانيد تاريخية او احصاءات رسمية؟ وماذا لو ان عراقياً وقف ليقول ان كل الادعاءات وتقارير المنظمات الحقوقية بشأن الموت تحت التعذيب في السجون العربية وحالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وغيرها من الانتهاكات الفظيعة هي ألاعيب دعائية؟ طبعا هذا لم يحدث، والآن، حتى بعد ان يرفض البعض من العرب ما اكتشفه العالم اجمع من ان عراق صدام حسين لم يكن سوى زنازين واقبية للتعذيب ومقابر جماعية يجب ألا يحدث ايضاً، ليس فقط احتراماً المشاعر الوطنية للآخرين واحترام رموزها ولكن لسبب جوهري اخر وهو حاجة العراقي الضحية الملحة اكثر من اي وقت مضى الى التداخل والتماثل والتماهي الانساني مع كل الضحايا الآخرين ومع عذاباتهم حيثما كانت دولهم او محتلوهم هم جلادوهم ايضاً.

لكن من حق العراقي الخارج لتوّه من طاحونة الموت الصدامية ان يسأل لماذا ينكر هذا البعض من العرب المقابر الجماعية التي ما انفك اكتشاف مواقعها يتوالى، او حتى ان يشككوا بالرواية العراقية عن اعداد ضحاياها او تفاصيل قتلهم ودفنهم او في الهدف الاخلاقي من الكشف عن هذه الجريمة التي لا يمكن أي ضمير حي ان يجلس بعد الآن براحة ويراقبها من دون اكتراث وان يرفض الاقرار بشاعتها وخستها. من البديهي الا يؤرق هذا السؤال السفاحين والقتلة والجلادين واتباعهم من اصحاب الضمائر الميتة الذين يستخفون بمعاناة البشر وآلامهم وكذلك المأجورين الذين باعوا انفسهم للطغاة اضافة الى الانتهازيين والمهرجين. ولكن السؤال هو لماذا لا يؤرق هذا الاكتشاف المتأخر الضمير العربي برمته ولماذا بقي حتى اللحظة صامتاً ازاء افظع جرائم ابادة جماعية ترتكب بحق شعب عربي ومسلم.

وهاكم الحجة على هذا الصمت المخزي. هناك حتى الآن محاولة يتيمة قامت بها لجنة حقوق الانسان التابعة للجامعة العربية لمناقشة الموضوع ودانت فيها المقابر الجماعية واعتبرتها انتهاكاً لحق الانسان في الحياة يتعارض مع القيم الثقافية والحضارية والدينية للامة العربية، كما طالبت اللجنة تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم الى العدالة وتشكيل لجنة متابعة وتقصٍ للحقائق للوقوف على ابعادها.

هذا الموقف يثنى عليه، لكن التساؤل المشروع هو هل في امكان لجنة متواضعة ان تطور كلامها الى عمل اجرائي يرتقي الى مستوى الحدث الانساني الكبير قبل ان يتدهور موقفها الى مستوى الاستنكارات والادانات المعهود من الجامعة العربية؟ الحقيقة المؤلمة هي عدم خروج كلمة ادانة واحدة من حكومة عربية واحدة ولا من برلمان عربي واحد (للتذكير فإن الاتحاد البرلماني العربي رفض الادانة) ولا من منظمة عربية واحدة. واظن ايضاً ان لا حزب عربياً او اسلامياً واحداً ضد هذه الجرائم الخسيسة التي يجب ان يندى لها جبين كل عربي صامت طالما انها ارتكبت باسمه من جانب نظام يحمل اسم حزب البعث العربي الاشتراكي ويتبجح بانه حامل رسالة الامة العربية الخالدة وحارس بوابة العرب الشرقية. واذا ما قيل دعكم من هذه المسميات فهي اما متماثلة في طبيعتها الشمولية مع نظام صدام حسين او متواطئة معه فإن السؤال هو: ماذا عن دعاة الثقافة والفكر العرب الذين احتشد بعضهم في ما لا يقل عن ثلاثة تجمعات عقدوها خلال الاسابيع الاخيرة ولم يتجرأ المشاركون فيها على قول كلمة تنديد واحدة بالمجزرة على رغم ان شاشات التلفزيون العربية كانت يومها ولا تزال تعرض المناظر البشعة لتلك الاجساد العراقية المتحللة والايادي والاذرع المكتفة ولجماجم لا تزال ملفوفة بعصابات العيون ومثقوبة بطلقات الرصاص.

هل ينبغي على اهالي الضحايا وعلى كل عراقي النسيان وتجاوز المهانة للثمن الغالي الذي دفعه احبائهم واخذ اللامبالاة العربية الرسمية باعتبارها عادة وسلوكاً عربيين برغماتيين تلقائيين والنظر الى الانكار والتشكيك والسخرية باعتبارها مجرد كلمات ماكرة تخرج من افواه معتوهين ينبغي عدم اخذها على محمل الجد أم ينبغي الالحاح على الموضوع باعتباره واحداً من الاسئلة الانسانية الكبرى التي طرحتها التجربة العراقية بأبعادها العربية والتي يجب مواجهتها ليس فقط من اجل الحقيقة والعدالة والضمير والاحساس بالمسؤولية الاخلاقية تجاه الضحايا وانما لأن الوحشية الاستثنائية التي قاسوا منها لم تكن ممكنة لولا الغفلة ومساحات الصمت العربي الرهيب بل التواطؤ الذي ظل اصحابه يأكلون من كعكة صدام ويشجعونه على ارتكاب تلك الفظائع.

من المؤكد ان الامر يتعدى التباسات المشاعر ضد الاحتلال الاميركي التي تنتجها ماكينة الاساطير المؤسسة للعقلية العربية وسلوكياتها حيث يظل ثمة سؤال اساسي وهو: هل هناك دوافع سياسية مبيتة وراء استمرار الصمت والانكار في قضية هي بالاساس قضية ضمير والتزام اخلاقي؟ من المؤكد ان ثمة جواباً بالايجاب على هذا السؤال اذ ان ذلك يتعلق بشكل خاص بالموقف العربي الرسمي السلبي من قضايا حقوق الانسان وبالذات من قضية المحكمة الجنائية الدولية ومقاضاة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية كما يندرج في الاطار العام ضمن اشكال استراتيجيات الدفاع عن الذات التي يلتزمها العالم العربي بأنظمته ونخبه وتنظيماته امام التحديات والرزايا الكبرى التي تواجهه وتحل عليه. لكنه يندرج ايضاً ضمن الروئ والسياسات التي تتبلور ازاء الحدث العراقي المستمر والتي تحتاج الى تفنيد ودحض شرعية الحرب التي اسقطت صدام ونظامه والتي لم يستطيع النظام العربي ان يستوعب اهدافها العراقية ولا يزال يجدد غضاضة في تقبل نتائجها، وهو الامر الذي ينعكس في الخطاب العربي العام وفي عناوين الصحف والقنوات التلفزيونية صباح مساء التي تشيد بـ«المقاومة» العراقية ضد الاحتلال لكنها تبخس مكانة ضحايا صدام ومجازره.

هناك ايضاً سبب آخر لا ينبغي الخجل او التردد في فضحه يتعلق بسياسات الهوية المسيطرة في عالمنا العربي حيث يمكن الاجهار بالادانة حين يكون ضحية مثل هذه الفظائع مسلم شيشاني او بوسني او كشميري، ولكن يسود الصمت المطبق حين تكون ضحايا المقابر الجماعية من الاكراد او الشيعة، كما هي الحال في العراق، او من المسيحيين او الاحيائيين او البربر في مكان اخر.

ان ما ينبغي على ناكري المجازر الصدامية أدراكه هو ان مشاهد جثث الاباء والاخوان والأحبة التي نخرها التراب والدود بعدما مزقها رصاص الارهاب الاعمى، ليست هي الاكثر ايلاماً بل ذلك التشكيك والسخرية واللامبالاة التي لا تأتي إلا من قساة قلوب متمرسين بالهزء بالمعاناة الانسانية. ومع ذلك لا تزال هناك فرصة للبدء من جديد اولاً امام الانكاريين والمتشككين للاعتذار للعراقيين وابداء الندم عما الحقوه بهم من ألم، وثانياً امام الاوساط العربية التي تقاعست عن الادانة الصريحة او المبطنة لا لكي تصحح خطأ فحسب بل لتؤسس سياسة عربية جديدة تجاه العراقيين قائمة عل اساس احترام تضحياتهم ومعاناتهم وايضاً ارادتهم التي استعادوها بعد انهيار القضبان والجدران السوداء التي طوقهم بها نظام صدام طوال خمسة وثلاثين عاماً.

ان حجم الجرائم النكراء الذي كشفت عنه المقابر الجماعية لا يتطلب فقط مقاربات تتعلق بالحقيقة والعدالة والحرية بل الأهم انه يتطلب عملاً واحساساً بالمسؤولية من جانب العالم، وخصوصاً العالم العربي، وبضرورة تسليط الضوء على هذه الجرائم واصلاح الخراب الذي تسببت في حصوله.

ان ذلك يتطلب من بين اشياء اخرى اطلاق مبادرة لمناهضة الابادة الجماعية وكل انواع الجرائم ضد الانسانية والانتهاكات الاخرى لحقوق الانسان من خلال تشكيل لجنة دولية بمساهمة عراقية وعربية لكشف كامل ابعاد الجرائم تلك وكل انتهاكات حقوق الانسان والعمل على جمع وتوثيق الادلة المتعلقة بها وبمرتكبيها وضمان احالتهم الى المحاكم المختصة عراقية كانت ام دولية. ان ذلك يتطلب ايضاً المباشرة فوراً ببناء متاحف ونصب تذكارية للضحايا في اماكن ارتكاب الجريمة على ان تتبرع بانشائها الشركات التي ستتولى مشاريع اعادة الاعمار في العراق تكريما لذكراهم وتخليداً لتضحياتهم. كما ان ذلك يتطلب انشاء مواقع على الانترنت تضع كل الحقائق المتعلقة بالمقابر الجماعية والجرائم المرتبطة والافلام التي تم تصويرها وغيرها من الوثائق في متناول الرأي العام العربي والدولي، بل هناك حاجة ملحة لمبادرة لاطلاق حملة تثقيفية عربية تستغل لحظة المفارقة هذه لايقاظ الضمير العربي من سباته كما ايقظت جرائم مشابهة حصلت في بقاع اخرى من العالم ضمير شعوبها بعدما أنامته اكاذيب ووحشية استثنائيتان كاللتين مارستهما صدام.

* كاتب عراقي.

دولة شارون الفلسطينية

عزمي بشارة *

■ عُين شارون وزيراً للزراعة في حكومة بيغن الأولى عام ١٩٧٧ بعد فشل مغامرته بخوض الانتخابات في قائمة منفردة لم تحظ إلا بمقعدين في البرلمان. وكان لا بد لشارون ان يستخدم وزارة الزراعة لغرض تقدمه السياسي الشخصي، كما استخدم الجيش قبل ذلك. وكان هدفه ان يعين رئيساً للأركان، ثم أصبحت وزارة الدفاع هدفه. جعل منه الجيش بطلاً قومياً يناكف القيادات السياسية المترددة، ويتهكم عليها في الصحف بإعتبارها تعيش في ابراج بيروقراطية ولا تفهم الجيش، او اعتبرها ضعيفة غير قادرة على صنع القرار بإستثمار القوة العسكرية في السياسة كما يجب، أو مقيدة بما تمليه الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك قدم هو نفسه كرجل الجرأة والعمل المباشر المغبر بجبال البلاد وسهولها، المضرج بجراح إفهام العرب بطريقة القوة ان لا أمل لهم بالانتصار. وهذه كانت وما زالت برأيه مقدمة لأي سلام في المنطقة، انه رجل الميدان والعمل والفعل والإقدام والمبادرة. ولم يعرف الجيش الاسرائيلي في تاريخه رجلاً جسد اسطورة المقاتل الاسرائيلي المولود في البلاد الى «تسابار» واستثمرها بوعي في الاعلام من أجل ترويج آراءه وتحقيق طموحاته السياسية الشخصية وضد من يقف في طريقه ولو كان قائده العسكري نفسه، كما فعل ذلك ارييل شارون.

لقد شتم شارون رؤساءه أمام مرؤوسيهم، والضباط الأعلى منه رتبه أمام جنوده، والقيادة السياسية امام العسكر، واستخدم الكذب اذا لزم لتغطية مبادراته او لتبريرها امام صناع القرار ولكسب تأييدهم لها. وكان هنالك من القادة العسكريين والسياسيين في كل حالة من أدعى بأثر رجعي أنه خدع وأنه لم يفهم أن شارون سينفذ ما نفذ عندما وافقه الرأي.

ولكن ماذا يفعل في وزارة الزراعة؟ كيف يحول هذه الوزارة الى أداة تقدم شخصي؟ كانت كلمة السحر الاستيطان. ومنذ تلك الفترة حتى اليوم يمكن اعتبار شارون «أبو الاستيطان» وصاحب المبادرات الأساسية فيه.

في أيلول ١٩٧٧، بعد أربعين يوماً من تعيينه رئيساً للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، أعلن شارون خطة للاستيطان تتلخص باقامة خط استيطاني داخل الضفة الغربية موازٍ للمدن الأسرائيلية على الساحل، يتضمن مدناً وتفرعات قروية عنها ومدناً (أقماراً) محيطة بالقدس. قد يستغرب المرء شدة الشبه بين برنامج شارون ذاك وبين واقع الاستيطان اليوم. وطوال فترة وجوده وزيراً للزراعة استمر شارون في إعتبار مهمته هذه المهمة الأساسية في الدولة. واتهم الوزراء علناً بإهمال الاستيطان معتبراً نفسه حامي حمى الاستيطان اليهودي.

عندما اجتمعت حكومة اسرائيل يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ لسماع تقرير من رئيسها مناحيم بيغن، استمع شارون للمرة الاولى عن مضمون اجتماعه السياسي الاول مع السادات في القدس. لم يتم التشاور معه قبل الزيارة كما في حال موشي دايان، ولم يعرف كيف رتبت الزيارة للسادات، كما سمع يوم ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن للمرة الاولى عن برنامج السلام الاسرائيلي الذي قدم لمصر، بما في ذلك موضوع الادارة الذاتية)الاوتونوميا) لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تنازل شارون في نهاية الجلسة عن موقفه المعارض في بدايتها للتنازل عن سيناء بكاملها مقابل سلام كامل. وبقي رئيس الأركان موردخاي غور وحده معارضاً الانسحاب الكامل، كما اقتنع شارون بموقف بيغن في ما يتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين والضمانات التي قدمها للوزراء بأن لا يتحول الى دولة فلسطينية.

في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ نجح شارون في إقناع الحكومة بأن توافق على خطة استيطانية تضمنت ٣ مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وتعزيز مستوطنات قائمة شمال سيناء قرب رفح بواسطة توسيع مساحة الأرض الزراعية وحفر آبار مياه. كانت المرحلة مرحلة مفاوضات متقدمة مع مصر، وكان الإنطباع الذي تركه شارون عند مستمعيه الوزراء بأنه يريد اضافة اراضي للزراعة بغية إمتحان رد فعل مصر السياسي ومدى قبولها بقاء المستوطنات القائمة. تحمس بيغن للاختبار، لكن شارون أمر في الواقع بتخطيط ٢٣ نقطة استيطانية جديدة (التعبير «مأحاز» الذي يترجم كنقاط استيطانية بالعربية استخدم أيضاً في تلك الفترة بالانكليزية **outpost**). (عوزي بنزيمان، «لا يتوقف بالأحمر»، تل أبيب ١٩٨٥، ص ٢٠٦).

وفي ٦ كانون الثاني استيقظ العالم على أنباء استيطان اسرائيلي واسع في شمال سيناء. ثارت أزمة سياسية في المفاوضات مع مصر. وأنكرت حكومة اسرائيل هذه الأنباء، ووفرت لشارون فرصة أخرى لإتهامها بالتلون السياسي والضعف والتخلي عنه وعن الاستيطان. واستمر شارون يختلق الأزمات الاستيطانية الى ان ترك عيزر فايتسمان، وزير الامن المتحمس للسلام مع مصر، الحكومة في نهاية عام ١٩٨٠، مفسحاً المجال لشارون كي يصبح وزيراً للأمن بعد الانتخابات عام ٨١.

ولكن عندما طلب من شارون ان يتدخل في مفاوضات كامب ديفيد بالاتصال مع بيغن لإقناعه بالتنازل عن المستوطنات في سيناء، بما فيها يميت، اذا كانت هذه العقبة الوحيدة، وكل ما عداها متفق عليه – فعل ذلك. فمشاركته والتشاور معه شخصياً في المفاوضات يجعل مواقفه أكثر مرونة، هكذا أيضاً تصرف شارون في مفاوضات «واي» وكانت أداة الضغط في «واي» أيضاً هي الاستيطان.

ففي حينه وجه شارون، وزير خارجية نتانياهو، نداء الى المستوطنين لإحتلال التلال وبناء النقاط الاستيطانية بينما كان نتانياهو يفاوض عرفات في «واي» في تشرين الأول عام ١٩٩٨. ولكن عندما طلب منه الحضور الى هناك بارك الاتفاقات عملياً، بما في ذلك الانسحاب – اعادة الانتشار – من بعض أحياء الخليل.

لا يشارك شارون اليوم في المفاوضات فحسب بل هو الذي يديرها، هو صاحب القرار. وبموجب هذه الفرضية يجب أن يصبح أكثر مرونة. مع ذلك نجده يقول ان ازالة مستوطنة يميت في شمال سيناء كان خطأ (يديعوت أحرونوت، ٣٠ كانون الثاني، ٢٠٠١)، ويكرر ذلك بعدما أصبح رئيساً منتخباً لحكومة اسرائيل: «لا أرى سبباً لتفكيك المستوطنات طالما انه لا يوجد سلام. إننا في أي حال موجودون هناك. وإذا حل السلام مع مرور الزمن فمن الطبيعي أن لا مانع ان تبقى المستوطنات... ألن تكرر حالة يميت؟ لا، بالتأكيد لا». (مقابلة، هآرتس ١٣ نيسان، ٢٠٠١).

أصبح شارون أكثر مرونة ولم يعد بحاجة الى اطلاق التصريحات الديماغوجية بغرض التقدم جماهيرياً ضد خصومه او ضد العوائق التي تحول دونه ودون المنصب. لكن يتضح أيضاً أن هناك حدوداً لمرونة شارون النابعة من وجوده ومشاركته في عملية صنع القرار، كما ترتسم حدود لتأثير رغبته في المناكفة والتشهير بغيره لغرض شق طريقه الى المناصب التي ارادها في حال استبعاده. تأثير الوصولية والانتهازية قائم اذاً، ولكنه لا يفسر كل شيء.

يؤكد شارون انه لم يغير رأيه في الموضوع الفلسطيني: «لم أغير وجهة نظري. الأمر الوحيد الذي غيرته هو رأيي ان الاردن هي فلسطين. وحصل التغيير فقط لأنه حقائق تطورت على الارض. لم أرغب أبداً في ان تكون هنالك دولتان فلسطينيتان. هذا هو التغيير الوحيد في الموقف». (معاريف ١٣ نيسان ٢٠٠١، نفس يوم مقابلة هآرتس التي سبق ذكرها). ومن الواضح أن شارون يفضل اتفاق «لا حرب» مرحلي طويل المدى ترافقه تنازلات اسرائيلية محدودة على اتفاق سلام دائم مع العرب. لأن رأيه، مثل رأي كيسنجر، أن هذا اكثر واقعية من اتفاقات السلام الدائم. وهو لا يتضمن ازالة مستوطنات، كما كان من المفضل التوصل الى اتفاق «لا حرب» مع مصر بدون ازالة مستوطنات شمال سيناء، ومنها يميت. وهو مثل كيسنجر لا يعتبر السلام مع مصر سلاماً دائماً يستحق مثل هذه «التضحية» بالاستيطان، انه في الواقع اتفاق لا حرب.

حالة اللاحرب مع الفلسطينيين كحالة اتفاق تتضمن في رأي شارون دولة فلسطينية «في حدود اتفاق واي»، تضاف اليه اعادة الانتشارالثالثة، لتصل الى ٤٢ في المئة من الأرض بإتفاق ونتيجة مفاوضات، اي ليس من طرف واحد، و«تكون هذه الدولة مقيدة محددة منزوعة السلاح، خلافاً للوضع اليوم، ولها قوات شرطة فقط مع السلاح اللازم للحفاظ على الأمن، وتحافظ اسرائيل لسنوات طويلة على حدودها الخارجية، لا توقع دولة كهذه على تحالفات مع دول معادية لإسرائيل، ومن حق اسرائيل الطيران في أجوائها، وما دام لا مس بأمن اسرائيل فلا مشكلة عندي». (مقابلة، معاريف، ١٣ نيسان، ٢٠٠١)، يضاف الى هذا الوصف الحفاظ على تواصل اقليمي فيها وايجاد حل لقضية الحواجز الاسرائيلية، ففي رأيه هذه مسائل تزعج الفلسطينيين في حياتهم اليومية. (مقابلة، هآرتس، ١٣ نيسان،٢٠٠١).

لنعد الى جذور أفكار شارون في الكيان الفلسطيني. كان شارون قد أيّد فكرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة كما عرضها بيغن، وجعلهما محور افكاره السياسية المتشعبة في القضية الفلسطينية خصوصاً بعد حرب لبنان ١٩٨٢ والتي فشل فيها بتهجير الفلسطينيين الى الاردن بالتواطئ مع الميليشيات اللبنانية المعنية بتهجيرهم. وكتب شارون حول الحكم الذاتي الفلسطيني وعلاقته بالأردن ما يأتي: «أنا شخصياً أؤمن ببرنامج الاوتونوميا كجسر سلام بيننا وبين الدولة الفلسطينية القائمة في الاردن. في المستقبل الأبعد ستقود الاوتونوميا الى فيديرالية او كونفيديرالية اسرائيلية فلسطينية على ضفتي الاردن». (مقال شارون، «يجب عدم تنمية الاوهام»، يديعوت أحرونوت، ٢٦ شباط، ١٩٨٨).

وفي مقال نشره في تلك المرحلة ايضاً، مرحلة بداية الانتفاضة الاولى التي دعا شارون باستمرار لاستخدام يد حديد لقمعها، فصّل شارون «شروط الاطار» التي يجب على اسرائيل ان توضحها للاميركان كشروط لأي تسوية مقبلة: «القدس الموحدة عاصمة اسرائيل الأبدية، يشكل نهر الاردن حدوداً امنية شرقية لإسرائيل (لا يقول حدوداً سياسية)، لن يوجد جيش آخر غير الجيش الاسرائيلي غرب الاردن، اسرائيل هي المسؤولة عن الامن الداخلي والخارجي في كل «ارض اسرائيل الغربية» (كل ما يقع غرب نهر الأردن)، لن تكون هناك سيادة في «يهودا والسامرة وغزة»، لن تقوم دولة فلسطينية ثانية غرب النهر، يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عربياً، الجولان جزء من ارض اسرائيل». في نهاية مقاله يقول شارون: «يمكن اقتراحي في المستقبل من تطبيق خط ليكود؛ دولة فلسطينية في الاردن وادارة ذاتية بموجب كامب ديفيد، كمرحلة انتقالية (ليس في كل المناطق) وتطبيق خطة حزب العمل (اذا فازت في الانتخابات في المستقبل) بالتوصل الى تسوية اراضي (**compromise territorial**) (يديعوت أحرونوت، ١٢ آذار، ١٩٨٨). لا يترك هذا الاطار مجالاً إلا للحكم الذاتي للفلسطينيين بالاتصال مع «دولتهم الفلسطينية في الاردن».

متى بدأ التغيير؟ مع استمرار الانتفاضة الاولى واعلان الاردن فك الارتباط بالضفة الغربية وقطاع غزة من طرف واحد. عندها اقترح شارون بشكل عيني ما يجمع بين برنامجي ليكود والعمل. تحدى حزب العمل في مقال مهم أتبعه بمؤتمر صحافي آثار الانتباه، اذ اقترح رامياً قفازه بوجه هذا الحزب الرد على خطوة الاردن هذه بضم المناطق غير الخاضعة لتسوية الاراضي مع الاردن الى اسرائيل من طرف واحد. وتبنى شارون «خطة ألون» عملياً مقترحاً ضم أراضي بموجبها لاسرائيل ولتنازل عن الاراضي التي اقترح ألون التنازل عنها للفلسطينيين أنفسهم بدلاً عن الأردن.

لقد سحب الملك حسين في حينه البساط اذاً من تحت أرجل خيار حزب العمل الاردني، خيار ألون الذي دعا الى اعادة المناطق المكتظة بالسكان الى الاردن. واقترح شارون عملياً استباق ولادة الخيار الفلسطيني بتحديد مكانه في مناطق "خطة الون"، وضم ما تبقى لإسرائيل (شارون، «لمنع كارثة لأجيال»، يديعوت أحرونوت، ١٢ آب، ١٩٨٨، ومؤتمر صحافي، يديعوت أحرونوت، ١٧ آب، ١٩٨٨). وإذا فحصنا الموضوع جيداً نجد أن المناطق التي افردها شارون في حينه للخيار الفلسطيني، استباقاً لمحاولات منظمة التحرير الفلسطينية كي تحل محل الاردن هي المناطق التي تشكل ٤٢ في المئة من الضفة الغربية وقطاع غزة. مع الفرق اولاً: ان منظمة التحرير حلّت محل الاردن في اتفاقات اوسلو، وهذا واقع قائم بالنسبة الى شارون ورثه عن رابين. وثانياً: أن الحديث يتم الآن عن دولة وليس عن حكم ذاتي. ولكن لو فحصنا مفهوم الدولة عند شارون حالياً نجد أنه يضيف الى مفهومه عن «الحكم الذاتي» ان يتولى الفلسطينيون شؤون الأمن الداخلي وان تكون لديهم مظاهر سيادة.

* كاتب عربي.

عن الأداء الفلسطيني

■ لا بد من نقد الأداء بغية تحسينه، ومن أجل بناء فهم عام للواقع وتفهم عام للمصاعب. إذاً، فلا نقد للأشخاص كأشخاص، لأنه يمكن أن يؤدي الى تعثر الفهم أو الى تعذره. صحيح أن الأسلوب هو الرجل، كما يقال، لكن حين تكون المسألة عامة ووطنية تخص شعباً تحت الاحتلال يجب أن ينبثق أسلوب الأداء من مجمل المعاناة.

لم تنطلق الطريق في «الخريطة» بعد، وإذا بالعراقيل تكاد تشلّها. الملفت أن الحضور الأميركي انعدم والصوت الأميركي انخفض والدور الأميركي كأنه انتهى. طبعاً، هذا مجرد انطباع، لكن هناك مشاكل وليس هناك أميركي في الصورة. بعد تسليط الأضواء، بدءاً بقمتي شرم الشيخ والعقبة، ثم الزيارات المتعاقبة لمسؤولين أميركيين كبار، فجأة: لا أحد. مع انهم قالوا انهم لن يتركوا الساحة لأنهم حريصون على إنجاح «العملية» الجديدة.

تفسير ذلك في أمرين: الأول ان الأميركيين ينتظرون تنفيذ اجراءات معينة قبل أن يهتموا بما يليها. والثاني انهم تركوا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني ليتفاهما على ترتيبات المرحلة، من تثبيت للهدنة الى اشاعة جو جديد على الأرض، فضلاً عن تحقيق المطلب الأميركي ـ الاسرائيلي الأول المتمثل بـ«تفكيك» ما يسمى «بنية الارهاب».

عملياً، هذا أسوأ ما يمكن أن يتوقع من الأميركيين، فهو نهج قديم لم يجد سابقاً ليكون مجدياً الآن. فليس بين الطرفين أي مستوى من الثقة يمكن الاعتماد عليه، ثم ان تركهما وشأنهما يوحي بأن «خريطة الطريق» لم توجد أصلاً. فإذا كانت «الخريطة» تعني شيئاً واحداً على الأقل فلا بد أنها تعني الرعاية الخارجية، وهذه الرعاية يجب أن تكون دائمة ومباشرة. كلما رفعت وطأتها يشعر الاسرائيلي بأنه حر في استفراد الفلسطيني ومعاملته وفقاً لموازين القوى العسكرية.

يفترض أن يكون المفاوض الفلسطيني تعلم هذا الدرس بشكل واضح ونهائي، وبالتالي فإن مصلحته تكمن في الالتصاق بهذه الرعاية وعدم التفريط بها في أي لحظة. صحيح أن ثمة قاعدة تولدت عبر المفاوضات ومفادها ان للتفاهم الثنائي المباشر مزاياه، إلا أن التجربة مع الاسرائيليين لم تنجح. وفي غياب مرجعية قانونية حقيقية للمفاوضات يحتاج الفلسطيني الى شهود والى طرف ثالث يمكن الاحتكام اليه. فهذه المفاوضات لا تعتبرها اسرائيل بين ندّين، مما يعني انها بين قوي وضعيف. وهذه معادلة تنسف روح «خريطة الطريق» وكل الجهد الدولي الذي أوصل اليها.

إذا افترضنا جدلاً ان اسرائيل تمكنت من خداع الولايات المتحدة طوال السنتين الماضيتين باسقاطها هستيريا الارهاب على الصراع مع الفلسطينيين، وإذا افترضنا أيضاً ان العمليات الاستشهادية شكلت لحكومة شارون ذرائع ملموسة لدعم تلك الخدعة، إلا أن لحظة حقيقة لا بد أن تحين لكنها تحتاج الى خطاب فلسطيني يدعم بلورتها ولا يتهافت على أسماع الأميركيين ما يودون سماعه فقط. وإلا يقع الجانب الفلسطيني في خطأ تصنيف «حماس» و«الجهاد» وحتى بعض «فتح» وكأنها قوى خارجية شريرة مندسة في صفوف الشعب الفلسطيني. وعندما يقول المفاوض الفلسطيني ان المشكلة هي الاحتلال فيجب أن يعني ما يقوله، وأن يتصرف على هذا الأساس. وإذا لم يفعل فإن الطرف الآخر، الأميركي ـ الاسرائيلي، سيعتبرها مشكلة «ارهاب» وسيتصرف على هذا الأساس.

كان من نتائج ترك الطرفين من دون رعاية دولية، ان الاسرائيلي لم يعتبر نفسه معنياً بـ«الهدنة»، فواصل الاغتيالات والاعتقالات والاهانات وهدم المنازل، وتعامل مع الاستحقاقات بمنهج ابتزازي لا علاقة له بـ«بناء الثقة»، كما يفعل بملف الرهائن أو المعتقلين. وعلى رغم ان العالم يساند الفلسطينيين في هذا الملف، إلا أنه لا يسمع سوى ما تقوله اسرائيل بادعائها انها تحتجز من تلطخت ايديهم بدماء اسرائيلية، ولم تسمع كلمة واحدة من الجانب الفلسطيني وكأنه محرج فعلاً بتلك الأيدي الملطخة، ولا يرى جرائم اسرائيل.

مثل هذا الاسلوب في التفاوض على ملف الرهائن المعتقلين لا يمكن أن يعزز بثقة الفلسطينيين بحكومتهم، بل يزيد الشكوك في ما تخفيه من «الأجندة» وفي قدرتها على إدارة المفاوضات في الملفات الأخرى. من الخطأ الاعتقاد بأن ملف الرهائن ثانوي وغير مهم، وإذا لم يعالج باحترام للانسان كيف ستعالج الملفات الأخرى باحترام للحقوق والأرض والوطن؟

عبدالوهاب بدرخان

اميركا وفرنسا في افريقيا

■ فجأة قفزت افريقيا من المرتبة الاخيرة على أجندة الرئيس بوش الى صدارة الاهتمامات، فهي كانت مسألة ثانوية في برنامجه الانتخابي وكذلك في خطط الادارة الاميركية منذ غادرها بيل كلينتون. وليست مكافحة الايدز او محاصرة الفقر في القارة هما المحرك الحقيقي لهذا التعديل في الاولويات، فملف الارهاب يطغى على جولة بوش اضافة الى ترتيب انتقال الحكم في كل من ليبيريا وزيمبابوي، التي باتت ايام رئيسها موغابي معدودة على ما يبدو بعد محادثات بوش مع قيادة افريقيا الجنوبية.

ولم يكن من باب الصدفة برمجة الجولة عشية القمة التي يعقدها الاتحاد الافريقي في موزامبيق فهي رسالة واضحة تكرر الموقف الاميركي المستخف بالمنظمات الاقليمية والداعي الى شراكات ثنائية مع الولايات المتحدة مبنية على «مصالح الطرفين» وهذا هو مضمون الرسالة التي ابلغها بوش الى الرؤساء الافارقة الثمانية الذين اجتمع معهم في داكار.

ومن هذه الزاوية يمكن القول ان الجولة التي درست محطاتها ومضامينها بعناية فائقة في واشنطن، تشكل رسالة موجهة الى فرنسا مفادها ان الادارة الحالية ماضية في النهج الذي بدأته ادارة كلينتون لمحاصرة النفوذ الفرنسي التقليدي في القارة بما في ذلك مواطئ ارتكازها التاريخية والرمزية وفي مقدمها السنغال. كما ان بوش يريد اغاظة باريس في اطار تصفية حسابات حرب الخليج الثالثة معها، لكنه يستخلص الفاتورة على دفعات من باب ان «الثأر طبق يؤكل بارداً» مثلما يقول المثل الفرنسي.

إلا أن مكافحة الارهاب تبقى الهاجس الرئيسي للجولة الافريقية، ففي تقديرات الخبراء الاميركيين ان هناك جسرين لانتشار الاصولية المتشددة في القارة السمراء: الاول يمر عبر السنغال نحو غرب افريقيا، فيما ينطلق الثاني وهو الأقوى من القرن الافريقي وصولاً الى شرق القارة. وعلى هذا الاساس أولى بوش أهمية خاصة لمحطتي داكار وكامبالا، فأوغندا تقع عند خاصرة القرن الافريقي ويرشحها الاميركيون لأدوار اقليمية متزايدة تجاه السودان وكينيا والصومال في افق الحرب التي تشنها واشنطن للقضاء على الارهاب.

وعدا تشديد الرقابة على تسلل عناصر «القاعدة» الى كل من الصومال وكينيا، تركز الادارة الاميركية اهتمامها على المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان بغية فرض صيغة تمنح المتمردين الجنوبيين ثلث المقاعد في الحكومة المركزية وتحافظ على وحدة جيشهم بالكامل مع وضعه شكلياً تحت راية الجيش الاتحادي، والارجح ان الموازين الراهنة ستتيح لواشنطن فرض الحل الأقرب للسيناريو الذي أعده مخططوها على نحو يمكنها من الامساك بمفاصل اللعبة الاقليمية.

كذلك الشأن بالنسبة الى ترتيب مغادرة تشارلز تايلور الحكم وقبوله المنفى «الاختياري» في نيجيريا، تمهيداً لتنحي زميله المتعنت موغابي ومغادرته الى منفاه الجاهز في افريقيا الجنوبية. فالدور الاميركي الواضح في هذين التغييرين يكرس احكام القبضة على المصائر السياسية في القارة ويظهر لجميع زعمائها، بمن فيهم من يلتفتون احياناً الى ليبيا، ان الحل والعقد بيد واشنطن لا بيد سواها.

اكثر من ذلك افسح «تنازل» تايلور عن الحكم المجال امام الولايات المتحدة لارسال قوات عسكرية للمرة الاولى الى بلد افريقي (بعد المغامرة المرة في الصومال)، والارجح ان هذا الانعطاف سيغريها بالمزيد من التدخل ليس لإضعاف مواقع فرنسا فحسب وانما لبسط سيطرتها المباشرة على الثروات الطبيعية في القارة. إلا أن اميركا ستضطر للاعتماد على الحديد والنار لفرض هيبتها اذا ما سايرت الشهية المفتوحة لليمين الحربي في واشنطن وصدمت مشاعر الشعوب. وعندها لن تنفع حملات الترويج لمكافحة الايدز او محاربة الفقر طالما ظل الافارقة يبصرون ثرواتهم تنهب امام عيونهم، ففي ذلك الوقت يغدو المثال الصومالي حافزاً لهم على التفكير.

رشيد خشانة

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan
رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني
■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
–